

القاهرة تستكمل خطط خصخصة الشركات الحكومية

إلى جانب التحديات التي واجهتها الأسواق الناشئة الأوسع نطاقا بشكل جزئي، وقامت القاهرة بإنجاز العديد من الإصلاحات الهيكلية وذلك في إطار اتفاقاتها مع صندوق النقد الدولي من أجل زيادة ثقة المستثمرين، وتعكف حاليا على صياغة إطار لتمويل سياسات التنمية مع البنك الدولي. وتمكنت الحكومة من بيع حصة إضافية فقط في الشركة الشرقية للدخان التي تحتكر قطاع التبغ بالبلاد بعد أن طرحت حصصا في 23 شركة في العام 2018.



هالة السعيد

نعتمد بيع حصص في 20 شركة حكومية قبل نهاية 2021

وضمنت قائمة الشركات التي تم بيع حصص فيها خمس شركات في قطاع الطاقة وهي الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيميائية (إني) وشركة الحفر المصرية وشركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) وشركة أسيوول لتكرير البترول وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك). كما شملت القائمة ثلاث شركات في مجال الخدمات اللوجستية، من بينها شركة الإسكندرية لتداول الحاويات، وست شركات في صناعة البتروكيماويات من أهمها سيدي كبريت للبتروكيماويات المصرية لإنتاج الإيثانول ومشتقاته (إيخيدكو)، وأيضا خمس مؤسسات مالية من بينها بنك التعمير والإسكان.

القاهرة - تسعى الحكومة المصرية لاستكمال خطط الخصخصة التي بدأتها قبل أكثر من ثلاث سنوات في العديد من القطاعات التي تضم شركات مملوكة للدولة ظهرت عليها علامات التعثر وتسجيل الخسائر من أجل تعزيز كفاءتها والتخلص من المصاريف التي تثقل الميزانية السنوية. وكشفت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية على هامش منتدى مصر للتعاون الدولي الذي تحتضنه العاصمة القاهرة أن الحكومة تخطط لاستئناف برنامج متعثر لإدراج حصص إضافية في أكثر من 20 شركة حكومية قبل حلول نهاية العام الحالي أو بيعها.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى السعيد قولها إن الحكومة "تلقت عروضا من أربع تحالفات دولية لإعادة تأهيل منطقة المجمع في وسط القاهرة وتطويرها"، لكنها لم تكشف تفاصيل إضافية حول تلك العروض.

ومن بين أهم الشركات الحكومية التي تنوي القاهرة خصصتها على مراحل بنك القاهرة وهو أحد أبرز المصارف المملوكة للدولة.

ويعتبر اقتصاديون أن هذه الخطوة مهمة نحو تخارج الحكومة من ملكية الشركات وتطوير أساليب إدارتها وتقليص النفقات السنوية عليها رغم تحذيرات البعض من أن الخطوة قد تزيد من معاناة الشركات الخاسرة.

ومع ذلك، تشير إعادة تفعيل برنامج طرح الشركات الحكومية للاكتتاب العام إلى أن الحكومة لديها ثقة في ظروف السوق التي أصابها الارتباك في العامين الماضيين بسبب جائحة كورونا

تخفيف قيود الإغلاق يحفز نمو الطلب على القروض الاستهلاكية في المغرب

التسهيلات الائتمانية شجعت على تسريع وتيرة تداين الأسر



القروض الاستهلاكية محرك للاقتصاد

شراء السكن بواقع 7 نقاط أساس إلى 4.26 في المئة، فيما ارتفعت تلك المطبقة على القروض الاستهلاكية بنحو 14 نقطة أساس لتصل إلى 6.64 في المئة. وانتعشت أنشطة مؤسسات التمويل خلال الربع الأول من السنة الجارية نتيجة ارتفاع حجم القروض الموجهة إلى الاستهلاك، خاصة تلك المتعلقة بعمليات تمويل شراء السيارات بنسبة 157 في المئة عقب استقرارها في مستوى 134 مليون درهم (15 مليون دولار).

107 مليارات دولار حجم القروض في الأشهر السبعة الأولى من 2021 وفق بيانات المركزي المغربي

وأعلنت شركة إيكوم عن انتعاش أدائها في النصف الأول من هذا العام بنسبة 48 في المئة مقارنة مع المستوى المسجل في الفترة نفسها من العام الماضي. وجاء هذا الارتفاع بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب على القروض الاستهلاكية الخاصة باقتناء السيارات والتي تجاوزت 86 في المئة في الفترة الممتدة ما بين يناير ويونيو الماضيين. وشهدت القروض الاستهلاكية التي سلمتها سلفين في النصف الأول من العام الجاري زيادة قياسية بلغت 28 في المئة ما انعكس إيجابا على إيرادات الشركة في الفترة نفسها والتي بلغت 283 مليون درهم (31.7 مليون دولار). وتقول الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلكين إنه كلما كان مبلغ القرض مرتفعا كلما كانت مدة السداد طويلة، وهو ما يعزى إما إلى احترام مؤسسة قروض الاستهلاك للمعدل القانوني المحدد في 40 في المئة من الراتب أو لتخفيف المبلغ الواجب سداه شهريا.

وتعرض عليهم تسهيلات كثيرة للحصول على قروض قصيرة المدى.

ومن المتوقع أن يشهد شهرا سبتمبر واکتوبر القادم ارتفاعا مماثلا للإقبال على قروض الاستهلاك حتى تتمكن الأسر المغربية من توفير حاجيات الدخل المدرسي من رسوم التسجيل وكتب وأدوات مدرسية وملابس.

ويؤكد خبراء أن كلفة الدخول المدرسي بالمغرب قد سجلت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، ذلك أن طفلا في سن الابتدائي قد يكلف الأسرة أكثر من ثلاثة آلاف درهم (340 دولارا) فقط خلال مرحلة الدخول المدرسي.

وأظهرت دراسة قامت بها الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك حول نسبة مديونية المغاربة في مجال الاستهلاك أن نحو 33 في المئة من المستهلكين يجدون أنفسهم مضطرين للاقتراض أو استعمال مخرجاتهم بهدف مواجهة المصاريف الشهرية.

ويقول رئيس الجامعة محمد بنقبور إن الأشخاص يقرضون عندما لا يستطيعون الحصول على موارد عبر وسيلة أخرى، أو يكونون مجبرين على مواجهة متطلبات طارئة، أو عندما يريدون القيام بعملية شراء مهمة. وتوصلت الدراسة الأخيرة للجامعة إلى أنه كلما كانت مداخيل المستهلكين ضعيفة كلما تعاضم اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة الضغوط اليومية أو الطارئة.

وسجلت الدراسة أن 25 في المئة من المواطنين طلبوا قروضا من أجل شراء سيارات، و19 في المئة من أجل اقتناء تجهيزات منزلية، و17 في المئة بهدف تمويل دراسة الأبناء، و7 في المئة بغية الإنفاق على الحفلات والعلاجات الطبية، و31 في المئة لجأوا للاقتراض من أجل سداد قرض سابق.

وانخفضت معدلات الفائدة على القروض الجديدة الممنوحة للأسر من أجل

دفع حالة التعافي الاقتصادي في المغرب بسبب تخفيف قيود الإغلاق جراء الأزمة الصحية طلب المستهلكين على القروض من المصارف والشركات المالية إلى النمو بشكل كبير، وهو ما يعد مؤشرا قويا على احتمالات تسجيل معدلات تعاف أفضل للناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2021 بفضل هذا النشاط.

وتزايد إقبال الأسر المغربية على قروض الاستهلاك قصيرة المدى في الآونة الأخيرة، بينما شهد سوق القروض بالبلاد تراجعا في إيقاع النمو حسب القروض الممنوحة في الوقت الذي تشهد فيه قروض التجهيز تراجعا.

وتشير الأرقام الرسمية لبنك المغرب المركزي إلى أن حجم القروض بلغ في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري حوالي 961.3 مليار درهم (107.8 مليار دولار) بارتفاع بنحو 1.6 في المئة على أساس سنوي.

وتؤكد إحصائيات أيضا أن توزيع القروض الممنوحة للقطاع غير المالي يشير إلى تسجيل ارتفاع في تسهيلات الخزينة بنسبة 9.7 في المئة بعد أن كانت عند 6.1 في المئة.

وأوضح المركزي في مذكرة حول المؤشرات الرئيسية للإحصائيات النقدية لشهر يونيو الماضي أن هذا التطور يعكس ارتفاعا في القروض الممنوحة للأسر بنسبة 5.8 في المئة.

وكشفت البيانات المالية نصف السنوية الخاصة بشركة سلفين التابعة لجماعة بنك أفريقيا عن زيادة قياسية في مستوى قروض الاستهلاك الخاصة بالأفراد بنحو 234 في المئة خلال الربع الثاني من هذا العام بعد أن استقرت في حدود 159.3 مليون درهم (17.8 مليون دولار).

وأكد الخبير الاقتصادي عمر الكتاني أن المؤسسات التمويلية من شركات ومصارف باتت تعرف فترات الزروة بالنسبة إلى القروض فتقدم أفضل العروض، وتتنافس في إعفاء المواطنين



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - ساهم التعافي التدريجي لمعظم القطاعات الاقتصادية في استعادة شركات التمويل المدرجة في البورصة المغربية من انتعاش الطلب على قروض الاستهلاك خلال النصف الأول من هذا العام بعد التراجع الكبير الذي سجل العام الماضي بسبب تداعيات فايروس كورونا على الاقتصاد.

وأثرت الجائحة بشكل مباشر على قطاع التمويل الموجهة إلى المنتجات الاستهلاكية، والتي تسببت في تباطؤ وتيرة سلاسل الإنتاج والخدمات والصناعة منذ مارس 2020، لكنها حافظت على القدرة الشرائية لمعظم العاملين في القطاع الخاص، إلى جانب موظفي القطاع العام الذين لم تتأثر رواتبهم بالانعكاسات السلبية للأزمة الصحية.



عمر الكتاني

المصارف وشركات التمويل في تنافس لإعفاء المواطنين

وخففت البنوك المحلية من شروط الحصول على قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية خلال الربع الثاني من 2021، ليرتفع الطلب على القروض الاستهلاكية بينما استقر في ما يتعلق بقروض الإسكان.

سندات أبوظبي تستقطب مستثمرين يبحثون عن فائدة أعلى

وللتصنيفات الائتمانية واي.اي 2 من وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية. ومن المتوقع أن يبلغ عجز موازنة حكومة أبوظبي عند حوالي 11.7 مليار دولار في 2021 رغم أنها أعدتها على أساس أن سعر النفط 46 دولارا بينما يجري تداول الأسعار عند هامش متقلب بين 65 و75 دولارا.

وحسب وكالة رويترز أظهر عرض للمستثمرين أنه بحلول نهاية يونيو 2021، بلغت قيمة السندات القائمة لأبوظبي نحو 39.5 مليار دولار وعليها قروض 3.7 مليار دولار لبنوك محلية و2.4 مليار دولار التزامات مضمونة.

كما أوضح أن كيانا مملوكة للحكومة اقترضت قرابة 59.2 مليار دولار حتى نهاية يونيو من العام الماضي ولكن الإمارة لم تضمن الدين الخاص بكيانات مملوكة لها بالكامل.

وتتسلح حكومة أبوظبي باستراتيجية إدارة الديون التي تعتبر مؤننا أساسيا للتنمية الاقتصادية في أبوظبي، إلى جانب دعمها للرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030.

وباعت الإمارات سندات لأجل سبعة أعوام بقيمة مليار دولار في مايو الماضي بعدما جمعت 15 مليار دولار من إصدارات سندات في العام الماضي.

ويتم تداول العائدات على سندات أبوظبي المستحقة في 2028 بالقرب من أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 1.56 في المئة، والذي وصلت إليه في نهاية أغسطس الماضي.

وتتمتع أبوظبي، أغنى الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، بثالث أعلى تصنيف ديون عند أي.اي من وكالة ستاندرز أند بورز

وتسعى أبوظبي كغيرها من حكومات الخليج لتأمين تمويل مع تراجع أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية غير مسبوقة على الرغم من أن تعافي أسعار النفط غير حظوظها بعدما تضررت اقتصاداتها في العام الماضي من انهيار تاريخي لأسعار الخام وتداعيات أزمة كورونا.

وتضررت بلدان الخليج الغنية بالنفط من انهيار أسعار الخام العام الماضي وتأثير الجائحة، ما أبطأ في نفس الوقت خطط تنوع مصادر الاقتصاد بعيدا عن النفط والغاز وقلص الإيرادات.

ومع تجاوز خام برنت حاليا مستوى 72 دولارا للبرميل، تضاعلت احتياجات تمويل الحكومات الخليجية، لكن من المتوقع أن يحاول عدد منها جمع تمويل رخيص قريبا وسط توقعات بسياسات أكثر تشددا من مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي).

أبوظبي - عادت حكومة أبوظبي إلى أسواق الدين الدولية للمرة الثانية خلال العام الجاري من خلال إصدار سندات مقومة بالدولار على شريحتين، وذلك للاستفادة من انخفاض تكاليف الاقتراض.

وحظي إصدار أبوظبي بإقبال كثيف من المستثمرين عند نحو 7.75 مليار دولار لسندات تستحق بعد عشر سنوات وبسعر فائدة مبدئي فوق سندات الخزينة الأميركية ذات الاستحقاق المماثل بنحو 90 نقطة أساس، بينما تحتاج الحكومة لثلاثة مليارات دولار فقط.

وأظهرت وثيقة مصرفية أن بنوك بي.أن.بي باريبا وبنك أبوظبي الأول وجي.بي مورغان ومورغان ستانلي وستاندرز تشارتد هي من قامت بترتيب الصفقة.

أرامكو تمد أعمالها في مجال التكرير إلى أميركا الجنوبية

نقلها لمدة عام، لم ترس الحكومة على أرامكو للتجارة في الوقت الحالي سوى الحمولة المقبلة فقط، والمقرر لها في فترة يومين هما 21 و22 سبتمبر الجاري، والتي ستكون الرابعة للحكومة في 2021

ورجح بهارات أن تحصل أرامكو على عقد مدته عام واحد، لكن هذه العملية لم تكتمل بعد. وقدمت الشركة أقل العروض المتوافقة بعمولة 0.025 دولار للبرميل.

وتعمل أرامكو، أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، على توسيع رقعة أنشطة المصوب أو التكرير والتسويق على مستوى العالم، وهي تعزز زيادة طاقة التكرير داخل السعودية وفي الخارج عبر المشاريع المشتركة لتصل ما بين ثمانية وعشرة ملايين برميل يوميا.

وتعهدت السعودية قبل أربع سنوات ضمن خطة التحول الاقتصادي بتخصيص مليارات الدولارات للاستثمار في مشروعات تكرير في إندونيسيا وماليزيا واليابان مع اتفاقيات إمداد خام طويلة الأجل.

جورج تاون - مد عملاق النفط السعودي أرامكو أعماله في مجال التكرير إلى أميركا الجنوبية ضمن استراتيجية بدأت في اتباعها الشركة خلال السنوات الأخيرة من أجل تنوع الموارد وعدم الاكتفاء ببيع النفط الخام. وكشف فيكرام بهارات وزير الموارد الطبيعية في غيانا، وهي دولة صغيرة تقع في أميركا الجنوبية، لوكالة رويترز الأربعاء أن "غيانا أرست على وحدة في أرامكو السعودية عطاء لشراء جزء من إنتاج النفط في البلاد، ومن المرجح أن يدخل الطرفان في صفقة تسويق لمدة عام".

وتلقت غيانا الشهر الماضي عطاءات من قرابة 15 شركة تهدف إلى تسويق حصتها من الخام الخفيف المنتج قبالة الساحل من قبل كونسوورتيوم تقوده شركة إكسون موبيل الأميركية.

ويحظى غيانا، وهي منتج نفط ناشئ، الحصول على جزء من النفط، لكنها تفتقر إلى القدرة على تكريره. وقال بهارات إنه "رغم أن غيانا كانت تبحث في البداية عن شريك لتسويق



أفاق أوسع في نشاط المصوب